

في الحرية والسلطة

الحرية

في

الفكرين الديمقراطي والإشتراكي

الدكتور محمد عصفور
مستشار جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٩٦١

فهرس

مقدمة

الباب الأول

فلسفة الديمقراطية في الحرية

(المعالجة السياسية والقانونية للحرية وقيودها)

الفصل الأول : الاصول الفلسفية والوضعية لمشكلة التعارض بين الحرية والسلطة في الفكر والنظام الديمقراطي

الصفحة

٤٣

تهديد : مشكلات الحرية هي مشكلات السلطة

المبحث الاول : الاصول الفلسفية لمشكلة التعارض بين الحرية والسلطة

أولا - مشكلة التعارض بين الحرية والسلطة في المذهب الحر

٧-٥

نشأة المذهب الحر والعوامل التي أدت إلى قيامه

١١-٨

تطرف المذهب الحر في الفردية وتصورات في هذا الشأن

البيان النظري للحرية :

١٦-١١

١ - استخدام فكرة القانون الطبيعي لتأكيد حقوق طبيعية للانسان

١٦

٢ - القانون الطبيعي أداة لمناهضة السيادة المطلقة

٢٠-١٧

٣ - سيادة القانون كما فهمتها الليبرالية

٢٣-٢٠

٤ - نظرية العقد الإجتماعي

ثانيا - مشكلة التعارض بين الحرية والسلطة في الفكر الديمقراطي الحر

ما يميز الديمقراطية الحرة عن الديمقراطية الجماعية

٢٥-٢٣

التعارض بين سلطة الشعب الديمقراطية وحقوق الأفراد

٢٩-٢٥

مظاهر تغليب الديمقراطية الحرة للحرية على السلطة :

١ - إضفاء معاني الحرية على السلطة (قيامها على الرضا وخضوعها للقانون)

٢ - تأكيد التفاوت بين قيمتي الحرية والسلطة

تقييد لإرادة الأغلبية

٣٥-٣٠

مدرسة تغفل التعارض بين السلطة والحرية وتقرر قيام تيار حر مشترك بينهما

التكافل بين الديمقراطية والحرية :

(١) كفالة النظام الديمقراطي للحرية

الصفحة	(مصير الحريات يتوقف على قيام نظام ديمقراطى)
٣٣-٣١	(ب) كفالة الحرية للنظام الديمقراطى
٣٥-٣٣	نظام الحكم الديمقراطى لا يقوم ولا يستتب إلا فى ظل الحريات
٣٩-٣٥	الفقه الديمقراطى الحديث يعيد تأكيد أن الحرية هى القيمة الاساسية فى نظام ديمقراطى
٣٨-٣٥	عجز الأقليات عن تغيير الأساس الحر لنظام الحكم الديمقراطى
	صورة أخرى للتعارض بين السلطة والحرية : (ساطة النظام الديمقراطى فى مقاومة الدعوات الإقتلابية الإجتماعية التى لا تبلغ فى نشاطها الخارجى حد ارتكاب أفعال مخالفة للقانون)
٣٩-٣٨
	تلخيص : ثلاثة اتجاهات فى الديمقراطية
٣٩	(أ) تقييد السلطة : تغلغل تيار الحرية فى السلطة
٤٠	(ب) إطلاق الحرية : الحرية قيمة إنسانية خالصة
٤١	(ج) إخضاع السلطة للحرية : (الصلة بين والسلطة الحرية صلة تبعية كاملة)
	المبحث الثانى : الاصول الوضعية التى تكفل الحرية فى مواجهة سلطة الدولة
٤٧-٤٢	تحول الحرية من مجرد فكرة إلى حق قانونى الصور المختلفة لكفالة الحريات :
٤٩-٤٨	الصورة الاولى - النظام الانجليزى
٥٦-٤٩	الصورة الثانية - اعلانات الحقوق (التجربة الفرنسية)
٥٨-٥٧	الصورة الثالثة - ضمانات الحريات بالمعنى الصحيح
	مشكلة التفرقة بين تنظيم الحرية ونقيدها
٦٠-٥٨	= الفكرة الديمقراطية الأصيلة عن الحرية
٦١-٦٠	= تحديد التنظيم على نحو لا يبلغ بالتنظيم حد تقييد الحرية
	الأسلوب الأول - التفرقة بين الحريات المطلقة والحريات المقيّدة
٦٤-٦٢	واستلزام صدور تعديل دستورى لتقييد الحريات المطلقة
٧٩-٦٤	الأسلوب الثانى - الرقابة على دستورية القوانين
٦٩-٦٦	التجربة الأمريكية
٧٩-٦٩	هجر معيار العقولية والأخذ بمعيار المركز المفضل
٨٥-٧٩	مشكلة التفرقة بين تنظيم الحرية وتقييدها من الناحية الفقهية
٨٨-٨٥	ما الذى يستخلص من التجربة الأمريكية
٨٩-٨٨	ما الذى يستخلص من التجربة الأوروبية
٩٠-٨٨	خاتمة : صعوبة وضع حد فاصل بين تنظيم الحرية وانتقاصها

الفصل الثاني : النظرية الديمقراطية في قيود الحريات

تمهيد : النظرة الديمقراطية إلى النظام العام والسلطة البوليسية ٩٢ و ٩١

المبحث الاول : التصوير الديمقراطي للغاية من قيود الحريات وضوابط السلطة البوليسية

الفرع الاول : تصوير الفقه الديمقراطي للنظام العام

النظرة الديمقراطية الأصلية للنظام العام لا ترى قيام تعارض بين الحرية
والنظام العام ٩٦-٩٣

مرونة فكرة النظام العام ودور الفقه والقضاء في تحديدها ١٠٥-٩٦

(أ) دور المبادئ الدستورية في ضبط فكرة ١٠١-٩٨

النظام العام

(ب) دور الفقه والقضاء الإداريين في ضبط فكرة ١٠١-١٠٥

النظام العام

١ - طبيعة النظام العام ١٠١-١٠٤

٢ - عناصر النظام العام ١٠٤-١٠٥

١٠٦ خاتمة

الفرع الثاني : تصوير الديمقراطية للسلطة البوليسية

ماهية السلطة البوليسية ١٠٧-١٠٩

مبدأ إيثار الحرية ١٠٩-١١٣

ما اشترطه الفقه الديمقراطي في الإجراء البوليسي لكي يكون مشروعاً ١١٣-١١٤

التزام مبادئ حرة في التفسير ١١٤-١١٦

المبحث الثاني : مناقشة التصوير الديمقراطي لفكرتي النظام العام والسلطة البوليسية

الفرع الاول : حقيقة فكرة النظام العام

١١٧ مقدمة

أولاً - خصائص النظام العام

١ - النظام العام يعبر عن روح النظام القانوني ١١٩

٢ - النظام العام فكرة مرنة ومتطورة ١١٩

٣ - النظام العام فكرة قضائية ١٢٠

٤ - النظام العام فكرة اجتماعية حية ١٢١-١٢٤

٥ - النظام العام بطبيعته فكرة سياسية واجتماعية ١٢٤-١٢٥

ثانياً - العناصر المكونة للنظام العام

١٢٦ تقسيم

الصفحة	
١٢٩—١٢٧	١ — القواعد الموضوعية أو الإتجاهات التي تتصل بغايات الجماعة وقيمتها وأوضاعها
١٣٣—١٢٩	٢ — الجزء من النظام العام المتصل بالوسائل الحدان الأساسيان للنظام العام :
١٣٣	حماية أمن الجماعة من العنف والقوة والعدوان المادى
١٣٤	حماية السلطة
	الفرع الثانى : طبيعة السلطة البوليسية فى مجال الحريات
١٣٩—١٣٥	لخلاف حول طبيعة السلطة البوليسية وما إذا كانت سلطة سياسية أم قانونية
١٤٦—١٣٩	عرض لبعض قيود الحريات التي يدعى أنها مقرررة لحماية النظام العام :
	أولاً — حرية الصحافة (حرية إصدار الصحف — وحرية الصحف فى مباشرة نشاطها)
١٤٠—١٣٩	ثانياً — حرية تكوين الجمعيات (من حيث الإنشاء — ١٤١—١٤٢) (ومن حيث الحل)
	ثالثاً — حرية الاجتماعات العامة (استلزام الترخيص — سلطة الإدارة فى منع عقد الاجتماع قبل عقده فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)
١٤٦—١٤٢	١٤٢—١٤٢
١٤٨—١٤٦	ما يستخلص من هذا العرض : القيود تستهدف تحقيق غايات سياسية

كلمة ختامية

نظرة واقعية إلى قيود الحريات

١٥٠—١٤٩ إن المصدر الأساسى لقيود الحريات هو حماية السلطة
	دليل على هذا النظر تضيق الديمقراطية على حرية الرأى
	طبيعة جرائم الرأى :
١٥١—١٥٠ جرائم منقطعة الصلة بالأمن والنظام العام بمحدوده المادية
١٥٦—١٥٢ صعوبة الإهتمام إلى معيار لتأثير الرأى الإنقلابى فى ذاته
١٦٠—١٥٦ جرائم الرأى لا تندرج تحت الوصف العام لجرائم التحريض

الباب التالي

فلسفة الاشتراكية في الحرية

(المعالجة الاجتماعية للحرية وقيودها)

الفصل الاول : التفسير الاقتصادي للسلطة والحرية

الفرع الاول : التفسيرات المختلفة للسلطة والحرية

- لا تُعرف الحرية إلا من زاوية السلطة (اختلاف الفكر الفوضوي والفاشية والديمقراطية والماركسية في التعريف بالسلطة) ١٦٥ - ١٦٣
- نظرة الديمقراطية إلى الحرية ١٦٨ - ١٦٥
- نظرة الماركسية إلى الحرية ١٧٠ - ١٦٨
- حقيقة الخلاف بين النظرتين الديمقراطية والماركسية للحرية ١٧٦ - ١٧٠

الفرع الثاني : عرض للفلسفة الماركسية في النظام الاجتماعي والحرية

أولاً - الفلسفة الماركسية في النظام الاجتماعي :

- التفرقة بين الدولة والمجتمع ١٧٧ - ١٨٠
- التصوير الماركسي للدولة : ١٨٠ - ١٨٤
- ١ - لم توجد الدولة إلا نتيجة انقسام المجتمع إلى طبقات بقصد فرض دكتاتورية الطبقة المالكة ١٨٠ - ١٨٢
- ٢ - ستذبل الدولة حتماً عندما يزول المجتمع طبقياً ١٨٢ - ١٨٤
- ثانياً - نظرة الماركسية إلى الحرية في ضوء نظريتها عن الدولة : ١٨٥
- ارتباط فكرة الحرية بالطبقات ١٨٥ - ١٨٧
- تطور المجتمع الختامي نحو الحرية الحقيقية للإنسان
- تفسير الماركسية لنشأة الحرية ومصونها : ١٨٧ - ١٩٢
- نشأة الحرية ١٨٧ - ١٨٨
- مضمون الحرية ١٨٨ - ١٩٢
- الحرية وخصائصها في مفهوم الماركسية : ١٩٣ - ١٩٧
- ١ - الحرية معنى متطور ١٩٣
- ٢ - الحرية والدولة أمران متعارضان ١٩٣ - ١٩٤
- ٣ - لا تعارض بين الحرية والقهر ١٩٤ - ١٩٥
- ٤ - الحرية ثمرة نظام اجتماعي لا تتعارض مع اتساع السلطة ١٩٥ - ١٩٧

الفرع الثالث : السلطة والحرية في صلتها بالنظام الاجتماعي

- (١) السلطة في صلتها بالنظام الاجتماعي : ١٩٧ - ٢٠٦

(ب) الحرية في صلتها بالنظام الإجتماعى الصفحة
٢١٠-٢٠٦

**الفصل الثانى : الجنور الاقتصادية للنظم الديمقراطية
السياسية والقانونية**

٢١٥-٢١١
٢٣٥-٢١٥

المبحث الاول : الاصول الاقتصادية للنظام الديمقراطى

وجهة النظر الماركسية في نشأة النظم الدستورية وتطورها :

في إنجلترا ٢١٦ - في فرنسا ٢١٨ - في أمريكا ٢٢١

تأثر الفقه الغربى الحديث بالمنهج الماركسى في دراساته الدستورية - مثلان :

**أولا - أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تطور
الدساتير**

مراحل التطور : البداية القرن التاسع عشر ٢٢٤

بعد الحرب العالمية الأولى ٢٢٥ - بعد الحرب العالمية الثانية ٢٢٧

ثانيا - الطبيعة الحقيقية للدستور فى نظام ديمقراطى

رأى Raicu
تأييد لوجهة النظر الإشتراكية
٢٣٥-٢٣٢

**المبحث الثانى : الجنور الاقتصادية للاصول القانونية
الديمقراطية**

٢٥٦-٢٣٥

(١) التفسير الإجتماعى لمبدأ « سيادة القانون »

رأى F. Neumann ٢٤٣-٢٣٥

(ب) المضمون الإقتصادى للمشروعية الديمقراطية

رأى Fourier ٢٤٩-٢٤٣

(ج) طبيعة العمل القضائى ٢٥٦-٢٤٩

الفصل الثالث : المضمون الاقتصادى للحرية

تمهيد : التطور الذى أصاب الحرية في مفهومها التقليدى ومفهومها الحديث ٢٦٠-٢٥٧

المبحث الاول : غزو الفلسفة الاشتراكية للنظرية

الديمقراطية للحرية

فكرتان عن دور الدولة في النطاق الإجتماعى ٢٧٦-٢٦١

الديمقراطيتان السياسية والاجتماعية ٢٦٤ - الواجب الإجتماعى ٢٦٧

مذاهب التدخل ٢٦٩ - صدى التطور في إعلانات الحقوق ٢٧١

وجهات النظر المختلفة في شأن الصلة بين الحريات الاقتصادية والحريات التقليدية ٢٨٠-٢٧٦

المذهب الأول : التوافق بين نوعى الحريات ٢٧٦ - المذهب الثانى :

التعارض بين نوعى الحريات ٢٧٨ - رأى وسط : يسلم بالتعارض

بين نوعى الحرية ولكنه لا يساير التوجيه الكامل ٢٧٩

الصفحة	
٢٨٣-٢٨٠	= أوجه الخلاف بين الحقوق الإجتماعية والحريات التقليدية والتعارض بينهما
٢٨٥-٢٨٣	= الأغراض الثابتة لتمثيل الدولة الحديثة في نطاق العلاقات الإجتماعية : الإشترابية ٢٨٣ - القاشية ٢٨٣ - الديمقراطية ٢٨٤
٣٠٥-٢٨٦	البحث الثاني : التعارض بين حق الملكية والحريات
٢٨٦	الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية
	فكرة حقوق طبيعية للإنسان : المصالح التي غلبها القضاء الأمريكي هي
	مصالح الضغف المالك ومظاهر هذا التغليب ٢٨٩ - التوسع
	في شرط الوسائل القانونية السليمة ٢٩٤
٣٠٤-٢٩٧	إهدار البطرة الإقتصادية للحريات التقليدية - مثال لذلك : ٢٩٧ - ٣٠٤
	(أ) حريات النشر في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٩٧ - (ب) في
	إنجلترا ٢٩٩ - (ج) في فرنسا ٣٠١
٣٠٥-٣٠٤	صناعة الرأي صارت بدورها عملاً كبيراً

الحرية في مفترق الطرق

٣٠٧ و ٣٠٦	تقييد
	أولاً - طبيعة السلطة
٣١٢-٣٠٧	(أ) فساد التصور الإقتصادي للبحث للسلطة
٣١٣-٣١٢	(ب) فساد التصور القانوني للبحث للسلطة
	ثانياً - طبيعة الحرية
٣٢١-٣١٣	(أ) المضمون الإجتماعي للحرية
٣٣٠-٣٢١	(ب) المضمون القانوني للحرية (التجربة الحديثة)
	مشكلة تقييد الدولة بالقانون ٣٣١ - أثر الوضعية في انهيار معاني الحرية
	والقانون ٣٣٥ - الوضعية تغزو القضاء الديمقراطي في رقابة الحريات ٣٣٧
٣٤١	مذهب الموازنة بين الحرية والسلطة يجعل ممارسة الحرية مرهونة بالنسب !
٣٤٣	واجب القضاء في الظروف الإستثنائية المعاصرة
٣٤٥-٣٤٤	تضخم السلطة السياسية ووقاية النظام الإجتماعي وأثرهما البالغ في تقييد الحريات